

Distr.: General  
11 September 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ٩٧ (ف) من جدول الأعمال المؤقت\*  
نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح  
لعام ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

إضافة\*\*

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	..... النمسا
٣	..... الهند

\* A/69/150.

\*\* وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤]

تشدد النمسا، بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي"، على أهمية السعي إلى تنفيذ مبادرات ترمي إلى تعزيز زخم إزالة الأسلحة النووية والتأكيد على أهمية الحاجة بذل جهود من هذا القبيل. ولذا، فقد قامت النمسا، في تطبيقها لروح هذا القرار، بما يلي:

١ - أعربت مرارا وعلى أعلى المستويات عن تأييدها الشديد لنزع السلاح النووي من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢ - دعت مرارا إلى الامتثال العاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالتعهدات المقدمة بشأن نزع السلاح النووي، وتنفيذ - في إطار الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد - سياسة تتوافق مع هذا باتخاذ ودعم المبادرات التي تساعد على إيجاد زخم، من قبيل أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية الرامية إلى المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، والمؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وستستضيف النمسا المؤتمر الثالث في سلسلة هذه المؤتمرات في فيينا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣ - أيدت الدعوة إلى عقد اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وهو ما يُرتأى أنه أمر ضروري لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٤ - دعت مرارا مؤتمر نزع السلاح إلى البدء على وجه الاستعجال في إجراء المفاوضات الضرورية لوضع الإطار القانوني لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، مثلا بالتفاوض على معاهدة لخطر المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

٥ - أيدت مرارا الرأي الذي مفاده أن وجود اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية سيستتبع سد الثغرات القانونية الكثيرة الموجودة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن ثم، ستظل الصكوك القائمة من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صالحة وسارية. وقد حدد تقرير الفريق العامل المفتوح باب

العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه (A/68/514) العناصر التي يجب النظر فيها وحدد أيضاً دور القانون الدولي. وسيلزم دعم هذه التدابير القانونية باتخاذ إجراءات عملية وسياساتية، لا سيما من جانب الدول الحائزة أسلحة نووية.

٦ - أيدت إعلان اعتبار ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤]

لقد أيدت الهند قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ الذي قدمته حركة عدم الانحياز وتدعو فيه الجمعية مؤتمر نزع السلاح إلى بدء التفاوض من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

والهند مقتنعة بأن هدف نزع السلاح النووي يمكن أن يتحقق من خلال عملية تدريجية يكفلها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه وشامل وغير تمييزي. وثمة حاجة إلى إجراء حوار يكون مجدياً في ما بين جميع الدول التي تملك أسلحة نووية من أجل بناء الاطمئنان والثقة ومن أجل الحد من احتلال الأسلحة النووية مكانة بارزة في الشؤون الدولية وفي المذاهب الأمنية.

وقد عدّدت ورقة العمل CD/1816 المقدمة من الهند خطوات محددة، من بينها إعادة تأكيد التزام جميع الدول الحائزة أسلحة نووية التزاماً قاطعاً بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ والحد من احتلال الأسلحة النووية مكانة بارزة في المذاهب الأمنية؛ واتخاذ الدول الحائزة أسلحة نووية تدابير للحد من الخطر النووي؛ والتفاوض على اتفاق شامل فيما بين الدول الحائزة أسلحة نووية على "عدم المبادأة" باستخدام تلك الأسلحة؛ والتفاوض على اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة أسلحة نووية؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، مما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

وقد آيدت الهند البيان الذي أدلت به شيلي باسم مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ ودعت فيه إلى التعجيل بالبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح في المؤتمر، ولا سيما بخصوص إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها أو تجريبها أو تكديسها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، وإلى التكفل بتدمير تلك الأسلحة.

والهند تعتبر مؤتمر نزع السلاح المحفل المناسب لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من خلال إنشاء هيئة فرعية مكلفة بولاية يُتفق عليها بتوافق الآراء كجزء من برنامج شامل ومتوازن.